تقرير الثاني عشر
متابعة اصلاح الإطار القانوني للبيئة الانتخابية
تشريع تعديل قانون المحكمة الاتحادية

تقرير الثاني عشر
متابعة اصلاح الإطار القانوني للبيئة الانتخابية
تشريع تعديل قانون المحكمة الاتحادية

يصدر عن مؤسسة النور الجامعة

مشروع نراقب نيسان 2020

تقرير الثاني عشر
متابعة اصلاح الإطار القانوني للبيئة الانتخابية
تشريع تعديل قانون المحكمة الاتحادية

استمرارا لعملية مراقبة مؤسسة النور الجامعة طويلة الامد استعدادا لانتخابات مجلس النواب في العراق، قام مراقبو مؤسسة النور الجامعة بمراقبة ومتابعة عملية اصلاح الإطار القانوني الانتخابي والبيئة الانتخابية والذي شهد قيام رئيس الجمهورية بسحب المرسوم الجمهوري رقم (4) والصادر في 20 كانون الثاني 2020 والذي كان يتضمن تعين السيد (محمد رجب الكبيسي) عضوا في المحكمة الاتحادية بدل السيد فاروق السامي الذي احيل على التقاعد.

حيث يرى مراقبو مؤسسة النور الجامعة / مشروع نراقب بان المحكمة الاتحادية اصبح الان خلل في نصابها بسبب وجود نقص (عضو واحد) في مجلسها وبهذا تكون المحكمة الاتحادي عاجزة عن اتخاذ اي قرار وذلك لنصوص قانونها بان قرارات المحكمة تتخذ بالأجماع، وعدم وجود قانون او مادة يمكن تعويض اعضائها في حالة غياب اي منهم لأي سبب، بعد الغاء رئيس المحكمة الاتحادية النص الوحيد الذي كان نافذا والمتمثل بالمادة (3) من الامر رقم 30 لسنة 2005. وحيث ان القرارات الصادرة من مجلس المفوضين يتم الطعن بها اما الهيئة القضائية للانتخابات ستكون نتائج الانتخابات القادمة ناقصة الاجراءات الدستورية لعدم وجود محكمة مكتملة النصاب تتولى تصديق النتائج حسب احكام المادة (93/ سابعا) من الدستور العراقي 2005.

لذا على مجلس النواب ان يضع اول اولوياته الاسراع في اتمام تشريع قانون المحكمة الاتحادية لمعالجة الفراغ الدستوري والقانوني المتمثل بعدم وجود محكمة مكتملة النصاب والتي يحتكم اليها في المنازعات الدستورية والقانونية.

وتستمر مؤسسة النور الجامعة بالعمل بمشروعها (نراقب) بدعم من المعهد الديمقراطي الوطني الذي يهدف الى تعزيز ثقة الناخب بالعملية الانتخابية، والعمل على ضمان نزاهة وحيادية وعدالة العملية الانتخابية من خلال إجراء مراقبة نزيهة وفعالة طويلة الامد في ثماني محافظات: الأنبار، بغداد، البصرة، ديالى، كركوك، النجف، نينوى، صلاح الدين.

تقرير الثاني عشر
متابعة اصلاح الإطار القانوني للبيئة الانتخابية
تشريع تعديل قانون المحكمة الاتحادية

لمحة عن مؤسسة النور الجامعة

مؤسسة النور الجامعة

مؤسسة النور الجامعة NUF منظمة غير حكومية، محلية، مستقلة، طوعية، لها الصفة المعنوية في العراق تأسست في محافظة ديالى ،10حزيران2003 وتعمل على المستوى الوطني تهدف إلى بناء وتطوير قدرات مؤسسات الدولة ومؤسسات المجتمع المدني والهيئات المستقلة والقيادات المجتمعية والمواطن في:

- برامج تعزيز الحكم الرشيد. ((بناء حكومات محلية تتبنى سياسة الحكم الرشيد))
- برامج مكافحة الفساد الإداري والمالي. ((بناء إرادة شعبية وسياسية لمواجهة الفساد))
- استقرار المناطق القلقة والمحررة ((مناطق امنة ومستدامة))

مشروع نراقب Noorakib

نراقب (**Noorakib**) مشروع تطلقه مؤسسة النور الجامعة بدعم من المعهد الديمقراطي الوطني في ثماني محافظات: الأنبار وبغداد والبصرة وديالى وكركوك والنجف ونينوى وصلاح الدين. يهدف الى تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني في المراقبة طويلة الامد للعملية الانتخابية حيث يهدف الى: -

1- مراقبة اصلاح الإطار القانوني الانتخابي
تعزيز قدرة المجتمع المدني على الإسهام الفعال في عملية إصلاح الإطار القانوني.

2- مراقبة على المدى الطويل
تعزيز شفافية ونزاهة العملية الانتخابية من خلال الإشراف الفعال على العملية السابقة للانتخابات.

3- مراقبة عملية إصلاح المسار الانتخابي
تعزيز ثقة الجمهور في العملية الانتخابية من خلال ضمان الالتزام بعملية إصلاح مسؤولة.

4- الانتخابات المفتوحة - بارومتر البيانات
بناء قدرات المجتمع المدني لرصد الجوانب التكنولوجية للعملية الانتخابية بفعالية.

مشروع تعزيز ثقة الناخب بالعملية الانتخابية

في العراق

تقرير الثاني عشر
متابعة اصلاح الإطار القانوني للبيئة الانتخابية
تشريع تعديل قانون المحكمة الاتحادية

مؤسسة النور الجامعة

مشروع نراقب

التقرير الثاني عشر / نيسان 2020

حول العملية الانتخابية في العراق